هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

مقدمة لآليات المحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

PC-SOC-TM-PRI-AR-V1

مخطط الورشة

01 مفاهيم عامة

10 دقائق

02 إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

10 دقائق

03 تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

10 دقائق

04 القائمة الإلزامية

10 دقائق

05 آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

10 دقائق

06 آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

10 دقائق

01

مفاهيم عامة

تعريفات

تعريفات عامة

الشركات	الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها، ويكون تسجيلها التجاري في المملكة.
الهيئة	هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
المحتوى المحلي	إجمالي الإنفاق في المملكة من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول، والتقنية ونحوها.
المنتج الوطني	كل منتج أُنتج في المملكة، بما في ذلك المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية، سواء كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجميع أو التجهيز أو التصنيع اللاحقة.
اللائحة الداخلية	لائحة الأعمال والمشتريات التي تضعها الشركات داخلياً.
القائمة الإلزامية	قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتحدِّثها دوريًّا.

تعريفات

تعريفات عامة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
نسبة المحتوى المحلي المستهدفة	نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المتنافس -عند تقديم العطاء- بالالتزام بتحقيقها قبل نهاية العقد.
شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	هي شهادة تُصدرها الهيئة توضح نسبة المحتوى المحلي المعتمدة لدى المنشأة.
العقود المختلطة	العقود التي تحتوي على بنود متعلقة بالتوريد وبنود أخرى متعلقة بأعمال أو خدمات أخرى، كعقود التوريد والتركيب أو عقود الإنشاءات وعقود تطوير البنية التحتية بكافة صورها وأشكالها.

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

النشأة

النشأة

أنشئت الهيئة بموجب الأمر الملكي الكريم رقم (168/أ) بتاريخ 1440/04/20هـ الموافق 2018/12/27م، بهدف تنمية المحتوى المحلي بكافة مكوناته على مستوى الاقتصاد الوطني، والارتقاء بأعمال المشتريات الحكومية ومتابعتها، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول به.

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المهام والمسؤوليات

01
تنمية المحتوى المحلي.

02
متابعة المحتوى المحلي.

03
صياغة السياسات والأنظمة واللوائح.

04
ذكاء الأعمال وإعداد الدراسات الداعمة.

05
رفع الوعي لدى مختلف الشرائح الاقتصادية.

06
ابرام الشراكات الاستراتيجية.

07
تطوير وإدارة الاتفاقيات.

مفهوم المحتوى المحلي

تعريف المحتوى المحلي وعناصره

ما هو المحتوى المحلي؟

» هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة، والسلع والخدمات، والأصول الإنتاجية، والتقنية ونحوها.

عناصر المحتوى المحلي

01 الأصول

- مصادر ومكونات السلع لتطوير سلاسل الإنتاج.

02 القوى العاملة

- الأيادي العاملة على تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

03 السلع والخدمات

- المكونات المحلية التي تُستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات.

04 التقنية ونحوها

- الأبحاث والتطوير وتدريب القوى العاملة السعودية.

مدخل لآليات المحتوى المحلى

نظرة عامة على آليات المحتوى المحلي

بالنظر إلى إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي في الشركات المملوكة للدولة نجدها تضمنت آليتين لتنمية المحتوى المحلي

	منافسات الشركات المملوكة للدولة	
طبيعة المنافسة	منافسات التوريد	منافسات الأعمال والخدمات
النطاق السعري	جميع النطاقات السعرية (منافسات عالية وغير عالية القيمة)	عالية القيمة / غير عالية القيمة
الأحكام والآليات المنطبقة	آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني*	آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي / تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
	القائمة الالزامية	

آليات المحتوى المحلي

*التطبيق المباشر من قبل الشركة المملوكة للدولة في عقود التوريد و العقود المختلطة

02

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

الهدف والتطبيق

الهدف

تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال أعمال ومشتريات الشركات المملوكة بالكامل للدولة -أو أي من أجهزتها الحكومية- أو التي تمتلك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

تسري أحكام إعطاء الأفضلية على أعمال ومشتريات الشركات، عدا الآتي:

1. تعاقدات الشركات مع أيٍّ من منشآت المجموعة الواحدة وفق ضوابط محددة؛ أهمها ما يلي:

يقصد بالتعاقدات ضمن المجموعة الواحدة التعاقدات بين منشأة ومنشأة تابعة أو بين منشأتين تابعتين لمنشأة واحدة. وتكون المنشأة تابعة لمنشأة أخرى في حال كانت المنشأة الأخيرة تمتلك (50%) أو أكثر من رأس مال المنشأة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر.

أن تضمّن العقود ما يُفيد بالتزام المتعاقد معه - عند تنفيذ الأعمال والمشتريات - بتوريد المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية وتطبيق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار التفضيل السعري للمنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً لأحكام الضوابط.

أن يقوم المتعاقد معه - في الحالات التي تستدعي فيها الحاجة التعاقد من الباطن - بإلزام المتعاقد من الباطن بتوريد المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية وتطبيق معيار تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعيار التفضيل السعري للمنتج الوطني غير المدرج في القائمة الإلزامية عند المفاضلة بين العروض، وفقاً لأحكام الضوابط.

ألا تستهدف الشركات من تعاقدها مع أي من منشآت المجموعة الواحد؛ استبعاد المنتج الوطني الذي يفي بالاحتياج الفعلي.

2. تعاقدات الشركات التي تخص أعمالها خارج المملكة.

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

متطلبات خاصة

1. على الشركات التأكد مسبقًا من عدم توفر أكثر من شخص محلي مؤهل لشراء أو تنفيذ الأعمال المطلوبة عند تعاملها مع أشخاص أجانب.

2. تضمّن الشركات في وثائق المنافسات شروط المحتوى المحلي وأحكامه.

3. ان لا تستهدف الشركات عند وضعها للشروط والمواصفات الفنية للأعمال والمشتريات المطروحة، استبعاد المنتج الوطني الذي يفي بالاحتياج الفعلي.

4. تتأكد الشركات بأن تكون المنتجات الوطنية والأجنبية مطابقة للمواصفات الوطنية المعتمدة، أو المواصفات العالمية فيما ليس له مواصفات وطنية معتمدة.

5. تطبق الشركات -عند تنفيذها لأعمالها ومشترياتها، وعند الانطباق- القائمة الإلزامية:

- من خلال إلزام المتعاقد بتوريد المنتجات الوطنية التي تندرج ضمن القائمة، وتطبق في جميع العقود التي تشتمل على منتجات مدرجة في القائمة.
- تضع الهيئة الضوابط اللازمة للاستثناء من القائمة الإلزامية. ويجوز للشركات في أحوال تحددها لائحتها الداخلية توريد المنتجات الوطنية التي تندرج ضمن القائمة الإلزامية، وذلك في حال لم يتجاوز الفارق السعري بين المنتج الوطني والمنتج الأجنبي (10%)، وذلك بعد دعوة ثلاثة مصانع محلية على الأقل لتوريد أو تنفيذ المشتريات المطلوبة.

6. يطبق المتعاقد كافة أحكام اعطاء الافضلية للمحتوى المحلي عند تنفيذه للأعمال والمشتريات نيابة عن الشركات.

إعطاء الأفضلية للمحتوى المحلي للشركات المملوكة للدولة

مراحل التفعيل

المرحلة الأولى

18 ديسمبر
2022

تمتد من تاريخ 18 ديسمبر 2022، وستساهم الشركات أدناه خلال هذه الفترة -بحسب الحال؛ وعند الانطباق- في تنمية المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- الشركات المشار اليها
- الشركات المملوكة للدولة بالكامل (100%).

المرحلة الثانية

19 ديسمبر
2024

تعد هذه المرحلة استمرارًا للمرحلة الأولى، وتبدأ المرحلة الثانية في 18 ديسمبر 2024 وذلك وفقا للأتي:

- تطبيق اعطاء الافضلية على جميع الشركات المملوكة بالكامل للدولة (أو أي من أجهزتها الحكومية) أو التي تملك فيها أكثر من (50%) من رأس مالها.

- تلتزم الشركات التي تزيد نسبة ملكية الدولة أو أجهزتها إلى أكثر من 50% من رأس مالها -بعد نفاذ اعطاء الافضلية - فتمنح تلك الشركات مدة 90 يوم من تاريخ ارتفاع نسبة الملكية فيها للبدء بتطبيق اعطاء الافضلية .

03

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نبذة عن التفضيل

تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب تصنيف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

نبذة عامة عن التفضيل

هو تفضيل وضع لتحفيز مشاركة المنشآت الصغيرة و المتوسطة و تمكينهم مما يؤثر علي تنمية المحتوى المحلي و رفع مساهمة هذه الشريحة في القطاع الخاص و الناتج المحلي.

نطاق التطبيق

تطبق في جميع انواع العقود التي تقل قيمتها التقديرية عن 50 مليون - ماعدا عقود التوريد -.

* القيمة خاضعة للتغيير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وصندوق الاستثمارات العامة

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نبذة عن الآلية

آلية التطبيق

تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية سعرية من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت التي لا تصنف ضمن هذه الفئة الأُخرى. بعد ذلك، تُقارَن العروض المقدمة، ويتم اختيار العرض الأقل سعرًا.

شروط الانطباق

شهادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (شهادة حجم المنشأة) الصادرة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.

طبيعة المنافسة:
منافسة خدمات وأعمال (أقل من 50 مليون).

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

قيمة المنافسة:
500,000 ريال.

يتم حساب الأفضلية كالتالي:

إضافة 10% على سعر المنشأة الكبيرة، ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة والمنشأة المتوسطة.

	منشأة كبيرة	منشأة متوسطة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)	منشأة صغيرة (مصنفة من الهيئة العامة للمنشآت)
سعر العرض	400,000 ريال	425,000 ريال	410,000 ريال
سعر العرض المعدل	440,000 ريال	425,000 ريال	410,000 ريال

المنشأة الصغيرة هي الفائزة بالمنافسة.

04

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

نبذة عن القائمة

تعريف بالقائمة

هي قائمة بالمنتجات والخدمات الوطنية تصدرها الهيئة وتُحدِّثها بشكل دوري. تضع الهيئة الضوابط والمعايير اللازمة للإدراج في القائمة الإلزامية والاستثناء منها؛ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

نطاق التطبيق

تُطبّق في جميع أنواع العقود بشكل مباشر من قبل الشركة أو المتعاقدين معها و المتعاقدين من الباطن عند تنفيذهم لأعمال الشركة؛ التي تشتمل على منتجات أو خدمات مُدرجة ضمن القائمة الإلزامية.

كما تطبق هذه الآلية بشكل مباشر او غير مباشر على المنتجات الوطنية الغير مدرجة في القائمة الالزامية على النحو التالي:

التطبيق المباشر: وذلك من خلال قيام الشركة المملوكة للدولة في عقود التوريد بتفضيل المنتجات الوطنية، أثناء مرحلة تقييم العروض وفقاً لمعادلة التفضيل السعري.

التطبيق غير المباشر: وذلك من خلال قيام المتعاقد مع الشركة المملوكة للدولة في جميع انواع العقود ماعدا عقود التوريد، بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات، من خلال تطبيق التفضيل السعري في عقوده مع مقاوليه من الباطن.

الأهداف

تهدف القائمة الى تمكين الصناعات والخدمات الوطنية القائمة التي لديها القدرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من خلال توفير الخدمات والمنتجات المضمَّنة في القائمة من مصنِّعين ومقدمي خدمات وطنيين، ما لم يحصل المتعاقد على استثناء.

القائمة الإلزامية

نبذة عن القائمة

آلية التطبيق

- استبعاد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية. وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية.

- وضع اجراءات لمراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم تسلم أي منتجات مورّدة تخالف القائمة الإلزامية إلا في الحالات التي ترى فيها الشركات أن من مصلحتها تسلم تلك المنتجات، مع تغريم المتعاقد وفق ما تقضي به سياسات الشركات والعقد المبرم معه، ولا يدخل في ذلك المنتجات المستثناة وفق ضوابط تحددها الهيئة وفق ضوابط الاستثناء من القائمة الالزامية للشركات المملوكة للدولة.

القائمة الإلزامية

استثناءات القائمة الإلزامية

1

الاستثناء بسبب عدم توفر السعة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لتلبية الاحتياج.

2

الاستثناء بسبب تجاوز الفارق بين سعر المنتج الوطني والمنتج الأجنبي نسبة (10%).

3

الاستثناء بسبب الاحتياج لمواصفات خاصة لا تنطبق على المنتجات الوطنية.

4

الاستثناء بسبب وجود متطلبات فنية أو تشغيلية تحتم توريد منتج أجنبي.

يتم البت في هذه الاستثناءات من قبل الشركة المملوكة للدولة وفقاً لضوابط الاستثناء الصادرة عن هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 70%.

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
300,000 ريال.

قُدّمت ثلاثة عروض لهذه المنافسة، كما في الجدول أدناه:

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	المتنافس الثالث
أظرف بشعار الجهة	✓	وطني	وطني	أجنبي
ورق تغليف	✓	وطني	وطني	وطني
أكياس ورقية للهدايا	✓	وطني	وطني	أجنبي
أقلام فاخرة	✗	أجنبي	أجنبي	وطني
دروع فاخرة	✗	وطني	وطني	وطني

خلال مرحلة التقييم

- تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية.
- المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بندين، هما: أظرف بشعار الجهة، أكياس ورقية للهدايا؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد من جميع بنود المنافسة.

القائمة الإلزامية

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 100%

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة كون المنافسة مجزأة

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المتنافس الأول	المتنافس الثاني	خلال مرحلة تقييم العروض
شريط لاصق	✓	وطني	أجنبي	يستبعد المتنافس الثاني من هذا البند؛ لعدم الالتزام بالقائمة الإلزامية.
الدباسات	✗	أجنبي	وطني	لا يستبعد المتنافس الأول؛ كون البند ليس من ضمن القائمة الالزامية.

خلال مرحلة التقييم

- تقوم الشركة المملوكة للدولة بالتأكد من التزام المتنافسين بالقائمة الإلزامية.
- المتنافس رقم (2) لم يلتزم بالقائمة الإلزاميـــة في البند الاول، ولكون المنافسة مجزأة "الاستبعاد من بندٍ لا يعني الاستبعاد من المنافسة".

05

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هو إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية على نظيرها من المنتجات الأجنبية.

نطاق التطبيق

تطبق في عقود التوريد أو العقود المختلطة.

آلية التطبيق

يمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعريًا؛ وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض. ويجوز للشركات في أحوال تحددها لائحتها الداخلية زيادة هذه النسبة.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات غير المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 60%

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة غير مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

طرحت شركة مملوكة للدولة منافسة شراء أدوات مكتبية

بنود المنافسة	القائمة الإلزامية	المنشأة الأولى		المنشأة الثانية		المنشأة الثالثة	
شريط لاصق	✓	50,000 ريال	منتج وطني	50,000 ريال	منتج وطني	50,000 ريال	منتج أجنبي
آلة تمزيق الورق	✗	50,000 ريال	منتج وطني	53,000 ريال	منتج وطني	63,000 ريال	منتج وطني
دباسات	✗	150,000 ريال	منتج أجنبي	160,000 ريال	منتج وطني	170,000 ريال	منتج وطني
		250,000 ريال		263,000 ريال			
السعر بعد إضافة 10%		265,000 ريال		263,000 ريال			

خلال مرحلة التقييم

- المتنافس رقم (3) لم يلتزم بالقائمة الإلزامية في بند، الشريط اللاصق؛ ولكون المنافسة غير مجزأة يُستبعَد من جميع بنود المنافسة.
- قيَّمت لجنة فحص العروض في الشركة المملوكة للدولة المتنافسين ؛ وتمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعرًا بعد تعديل قيمة العرض باضافة 10% على المنتج الاجنبى وفق الضوابط.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركة مملوكة للدولة بنسبة 80%

طبيعة المنافسة:
منافسة توريد.

تجزأة المنافسة:
المنافسة مجزأة.

الأحكام والآليات المنطبقة:
أحكام القائمة الإلزامية.
آلية التفضيل السعرى للمنتج الوطنى.

قيمة المنافسة:
4 مليون.

طرحت شركة مملوكة للدولة منافسة شراء أدوات مكتبية

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المنشأة الأولى	المنشأة الثانية
آلة تمزيق الورق	80,000 ريال — منتج وطني	53,000 ريال — منتج وطني
دباسات	150,000 ريال — منتج أجنبي	160,000 ريال — منتج وطني

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة:

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المنشأة الأولى	المنشأة الثانية
آلة تمزيق الورق	80,000 ريال منتج وطني	53,000 ريال منتج وطني

تتم الترسية بناءً على اللائحة الداخلية للشركة.

التقييم في البند الأول

(آلة تمزيق الورق)

قدم المتنافسون على كل البنود المطروحة.

التفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال تطبيقي (للمنافسات المجزأة)

تم تقييم المتنافسين في كل بند من بنود المنافسة، وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

التقييم في البند الثاني
(دباسات)

نظرًا إلى أن المنتجات المقدمة من المتنافسين ليست جميعها ذات منشأ وطني، فسيتم إضافة 10% إلى سعر المنتج الاجنبي.

مقدمو العروض / بنود المنافسة	المنشأة الأولى	المنشأة الثانية
الدباسات	150,000 ريال (منتج أجنبي)	160,000 ريال (منتج وطني)
السعر بعد إضافة 10%	165,000 ريال	160,000 ريال

قيَّمت لجنة فحص العروض في الشركات المملوكة للدولة المتنافسين من خلال مقارنة سعر العرض للمتنافس رقم (1) بسعر العرض للمتنافس رقم (2). وتمت الترسية على المتنافس (المنشأة الثانية) صاحب العرض الأقل سعرًا.

06

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عن الآلية

تعريف بالآلية

هى تخصيص وزن للمحتوى المحلي أثناء مرحلة التقييم المالي بما لا يقل عن 30% للمحتوى المحلي حسب لوائح الشركة الداخلية.

نطاق التطبيق

تطبق في جميع العقود التي تبلغ قيمتها التقديرية خمسين مليون ريال فأكثر عدا عقود التوريد.

* القيمة خاضعة للتغيير وفقا لما يتم دراسته والموائمة عليه بين الهيئة وصندوق الاستثمارات العامة

آلية التطبيق

تَمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزنًا للمحتوى المحلي لا يقل عن 30% تتضمن كلاً مما يلي:

- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).
- نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.

معادلة استرشادية = (سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال) / سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال) × 70%) + [(نسبة المحتوى المحلي المستهدفة × 50%) + (شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) × 50%)] × 30%

* النسب تتغير بناءً على اللائحة الداخلية للشركة

تجوز في أحوال تحددها اللائحة الداخلية للشركة اختيار عرض المتنافس الحاصل على أعلى تقييم نهائي حتى لو تجاوز فارق السعر نسبة 10%.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

المنافسة

الجهة الطارحة:
شركات مملوكة للدولة بنسبة 60%

طبيعة المنافسة:
الأعمال والخدمات (تساوي 50 مليون فأكثر).

وثائق المنافسة:
نصت وثائق المنافسة على استخدام آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، مع تحديد نسبة 30 % لوزن المحتوى المحلي و 70% للعرض المالي.

الأحكام والآليات المنطبقة:
آلية الوزن المحتوى المحلي في التقييم المالي.
أحكام القائمة الإلزامية.

قيمة المنافسة:
420,000,000 ريال، ولمدة أربع سنوات.

تقدم للمنافسة اربع متنافسين :

المتنافس رقم (1)
- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. — 20%
- نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. — 30%

المتنافس رقم (2)
- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. — 25%
- نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. — 40%

المتنافس رقم (3)
- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. — 16%
- نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. — لم يقدم

المتنافس رقم (4)
- شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة. — لم يقدم
- نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة. — 30%

مرحلة تقديم العروض

الفني
- يشترط وجود شهادة المحتوى المحلي وفي حال عدم تقديمها يستبعد المتنافس.
- يشترط تقديم نسبة مستهدفة للمحتوى المحلي من قبل المتنافس.

المالي
معادلة استرشادية، مع تحديد نسبة 30% لوزن المحتوى المحلي و70% للعرض المالي.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

تقييم العروض (الفني)

المتنافس رقم (1)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%20
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%30
المتنافس رقم (2)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%25
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%40
المتنافس رقم (3)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	%16
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	لم يقدم
المتنافس رقم (4)	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة.	لم يقدم
	نسبة المحتوى المحلي المُستهدفة.	%30

شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) للمنشأة

عند تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي يتم اشتراط شهادة المحتوى المحلي والنسبة المستهدفة في التقييم الفني.

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

نصت وثائق المنافسة على استخدام آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، مع تحديد نسبة 30% لوزن المحتوى المحلي و70% للعرض المالي، استُبعد المتنافس رقم (3)؛ لعدم التزامه بتقديم النسبة المستهدفة، و استبعد المتنافس رقم (4) لعدم تقديمه شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال تطبيقي

تقييم العروض (المالي)

المتنافسون	شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)	النسبة المستهدفة	العرض السعري
المتنافس رقم (1)	%20	%30	450,000,000
المتنافس رقم (2)	%25	%40	455,000,000
المتنافس رقم (3)	مستبعد فنيًّا؛ لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة.		
المتنافس رقم (4)	مستبعد فنيًّا؛ لعدم تقديمه شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس).		

معادلة استرشادية = (سعر أقل عرض متأهل فنيًّا (بالريال) / سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال) × 70%) + [(نسبة المحتوى المحلي المستهدفة × 50%) + (شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس) × 50%)] × 30%

تتغير بناءً على اللائحة الداخلية

المتنافسون	طريقة الحساب	النتيجة
المتنافس رقم (1)	(450,000,000 ريال / 450,000,000 ريال x 70%) + [(30% x 50%) + (20% x 50%)] x 30%	%77.5
المتنافس رقم (2)	(450,000,000 ريال / 455,000,000 ريال x 70%) + [(40% x50%) + (25% x 50%)] x 30%	%79 فائز

تتم ترسية المنافسة على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي، ولكون الفارق السعري لم يتجاوز 10%.

إخلاء مسؤولية

إخلاء مسؤولية حيال المادة التدريبية

- تم إعداد هذه المادة لأغراض تدريبية واسترشادية فقط، وتهدف إلى التعريف بآليات ومتطلبات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأعمال والمشتريات. ولا تُعد هذه المادة -بأي حال من الأحوال- مرجعًا قانونيًا، أو رسميًا ملزمًا.
- تُعد الأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة هي المرجع الوحيد في تطبيق آليات ومتطلبات المحتوى المحلي.
- لا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن أي استخدام أو تفسير لمحتوى هذه المادة، ولا تعد مسؤولة عن أي ضرر أو خسائر مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو جهة تتخذ أو تمتنع عن القيام بأي إجراء استناداً على محتوى هذه المادة التدريبية.
- الحالات التدريبية والأسماء والأشخاص الواردة في محتوى هذه المادة، هي معطيات افتراضية وردت لأغراض التدريب ولا تمت للواقع بصلة.
- لا تعد هذه المادة التدريبية مرجعاً لاجتياز الاختبارات المهنية ذات العلاقة.
- جميع الحقوق محفوظة لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

هيئة المحتوى المحلي
والمشتريات الحكومية
Local Content & Government
Procurement Authority

شكرًا لكم..

LCGPA_SA LCGPA

cc@lcgpa.gov.sa 19915

Lcgpa.gov.sa